المحاضرة رقم 05-الإطار النظري للتسيير العمومي الجديد والإدارة العمومية

مقدمة.

يعتبر التسيير العمومي الجديد الوسيلة أو لإصلاح التسيير العمومي التقليدي وذلك للوصول للأهداف سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي محلية كانت أو مركزية تطبق مختلف أساليب التسيير العمومي الحديث وكذا مساهمة طرق التعبير في آلية الحكومة بدعم وتعزيز الكفاءة الإدارية فالمؤسسات العمومية وسنقوم بالتطرق في دراستنا بداية في هذا الفصل إلى ماهية التسيير العمومي الجديد والمبحث الثاني بصفة عامة بين مؤسسة ربحية أو أخرى وضرورة التسيير العمومي الجديد في الإدارة العمومية وعلاقته بالاقتصاد الوطني.

المبحث 5: ماهية التسيير العمومي الجديد.

1. نشأة التسيير العمومي الجديد

يرجع معظم طلاب الإصلاح الحكومي الفضل في بدء حركة التسيير العمومي الجديد إلى مارغريت تاتشر Margaret Thatcher التي اعتلت منصبها في بريطانيا سنة 1979 ومن جهة أخرى تزايدت مشاريع الإصلاح الإداري في سنوات السبعينات خاصة بعد الأزمة البترولية 1973، وقد أوضح Menning أنه قد تم تطبيق التسيير العمومي الجديد بشكل جدري في كل من المملكة المتحدة، نيوزيلندا، أستراليا...

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتسيير العمومي الجديد كانت بداتيه مع منتصف القرن 19 إلا أن الكثير من المؤرخين يرجعون ظهوره الحديث إلى سنوات السبعينات والثمانينات أين تعالت وتصاعدت أصوات الليبيراليين من أشهرهم Milton Friedmaneو Von Hayek وهناك من يرجع نشأته إلى بداية التسعينات في الدول الأنجلسكسونية واتشر لاحقا في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وإن كان التسيير العمومي الجديد مستنبط من سياسات التسيير القطاع الخاص بهدف إصلاح الاختلالات التي كانت في التسيير العمومي التقليدي الذي يستمد مبادئه من العلوم الإدارية والقانونية ولبلوغ ذلك لا بد تبنى(NPM) الذي قدمه في جانبه النظري الباحث كريستوفر هود Christofer Hood سنة1990،حيث عرف ممارسات مختلفة في الدول الأنجلوساكسونية.

2. تعريف التسيير العمومي الجديد:

تعرفه لجنة الإدارة العامة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) بأنه: بأنه نموذج جديد يقوم على نشر ثقافة تحسين الأداء في القطاع العام وتقليل المركزية، ويدعو هذا النموذج إلى:

- التركيز الاهتمام على النتائج من المنظور الكفاءة والفعالية وجودة الخدمة.

- استبدال البنى التقليدية والتسلسل الهرمي والمركزية بأنظمة وهياكل مركزية أين تكون الخيارات المالية المتعلقة بتقديم الخدمة العامة أقرب ما يكون للمواطن، الذي له حق إبداء الرأي مع جميع الشركاء أصحاب المصلحة.
- منح المسيرين نوع من الحرية في تحديد بدائل التسيير المباشر للمرفق العام، ووضع أهداف خاصة بالإنتاجية و تبني مفهوم المنافسة.
- زيادة الاهتمام بكفاءة الخدمات المقدمة من طرف المنظمات العامة من خلال وضع أهداف خاصة بالإنتاجية وتنني مفهوم المنافسة.
- تعزيز القدرة الاستراتيجية بصورة منهجية وسريعة وبأقل تكلفة للتغيرات التي قد تحدث على مختلف المستويات.

ويعرف المعجم السويسري للسياسة الاجتماعية Dictionnaire Suisse de Politique التسيير العمومي الجديد بأنه" اتجاه عام لتسيير المنظمات العمومية تعود أولى المعالم ظهوره إلى بداية التسعينات في الأول الأنجلوساكسونية، وانتشر لاحق في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعلى عكس التسيير العمومي التقليدي الذي يستمد مبادئه من العلوم الإدارية والقانونية فإن أفكار ومعالم.

الخاص بهدف تحسين ومعالجة الاختلالات التي ميزت التسيير العمومي التقليدي والتي من بينها البيروقراطية وكذا محاولة الا رتقاء بالإدارة العامة إلى مستوى كفاءة وفعالية"

- التعريف الاصطلاحي للتسيير العموم من طرف الباحث كريستوفر هود Christopher Hood أول من استخدام مستخدم مصطلح NPM واعتبره عقيدة إدارية تدل على الأفكار التي تبحث عن ماذا يجب أن نقوم به في الإدارة.
- ويعتبر Bernath.w أن المناجمنت العمومي الجديد هو مجموعة عناصر جديدة في تسيير الإدارة العمومية والتي تفرض عليها التخلي عن المنطق والبعد القانوني، وتصبح خاضعة للمنطق الاقتصادي من خلال إدماج مفهومي الأداء الناجع والجودة.

3. مقارنة بين تسيير العمومي والتسيير العمومي الجديد:

نتيجة لتعدد التعاريف المقدمة للتسيير العمومي الجديد سواء تلك المقدمة من طرق الباحثين أو المناصرين سيقودنا إلى عرض التفرقة بين نظرة هذه الأخيرة للإدارة والمؤسسات العامة يجعلنا نوضح الفرق بين التسيير العمومي الجديد نحددها وفقا للعبارات التالية:

ينادي مفهوم التسيير العمومي الجديد باعتماد المرونة التنظيمية واسعة تجعل من عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات العمومية عملية تشاركية لا أحادية الجانب على عكس النموذج التقليدي المستوحى من النماذج الفيبري القائم على البيروقراطية والتسيير الهرمي والتسلطي والمركزية في اتخاذ القرار.

العمل في إطار التسيير العمومي التقليدي ينظر للمتعاملين معه على أساس مصطلح المواطنة، بينما في النموذج الجديد ينظر للمتعامل على أساس أنه زبون.

– يهدف التسيير العمومية الجديد إلى تقليص دور الدولة وذلك من خلال وضع أسس اللامركزية، وإعادة تعريف دور الحكومة وتحسين خدماتها انطلاقا من فكرة إدخال آلية السوق من خلال الخوصصة، وتبني مدخل خدمة العميل في تقديم الخدمات على عكس التسيير التقليدي الذي يقوم على تسيير شؤون الدولة ومنظماتها الحكومية على أساس المركزية، واللوائح القانونية.

اختزال دور الفرد باعتباره عضو في جماعة عامة في مجرد مشتري المنتوجات المقدمة من أسواق متعددة، منفصلة بعضها عن بعض.

من ناحية تقاسم المسؤولية بين السياسية والإداريين في التسيير العمومي يشوبها الخلط وعدم الوضوح أما في (NPM) فهي واضحة.

تنفيذ المهام بالنسبة للتسيير العمومي الجديد يتميز بالاستقلالية، أما التسيير العمومي التقسيم التجزيئي والتخصيص

التسيير العمومي نموذج الميزانية فيه التركيز على الوسائل والشكل المرتكز على تقسيم الإدارات والتمسك بضوابط الميزانية أما التسيير العمومي الجديد.

فنموذج الميزانية يركز على الأهداف والتشكل المرتكز على عدم تقسيم الإدارات والتمسك بفعاليات الإرادات.

التوظيف في التسيير العمومي عن طريق المسابقات أما التسيير العمومي الجديد عن طريق التعاقد في التوظيف.

الانضباط في استخدام الموارد بالنسبة للتسيير العمومي عمليات متوقعة ومؤهلات سياسية أما بالنسبة للتسيير العمومي الجديد يكون الانضباط عن طريق التحقق من الموارد المطلوبة وإنجاز الكثير بإمكانيات قليلة (تحقيق الكثير بالقليل).

جدول 1: الفرق بين التسيير العمومي والتسيير العمومي الجديد

التسيير العمومي الجديد	التسيير العمومي التقليدي
الإدارة العمومية جديدة	• التسيير البيروقروطي
التركيز على المواطن	• مركزية التنظيم
العمل الجماعي	• العمل المستقل
التركيز على الأشخاص	• التركيز على اللوائح
التمسك بفاعلية الموارد	• التمسك بضوابط الميزانية
الاحتفاظ بروح المسؤولية اللامركزية	• الهيمنة الاحتكارية مركزية
المراقبة بمؤشر الآداء	• المراقبة تكون بمؤشر المتابعة

المصدر: من إعداد الاستاذة

4. أهمية التسيير العمومي الجديد:

- التركيز على النتائج من حيث الفعالية والكفاءة وجودة الخدمات
- استبدال الهياكل التنظيمية الهرمية والمركزية الشديدة بيئات تسيرية تعتمد على اللامركزية بحيث تكون عملية.
- المرونة"The Flexibility" لاكتشافات البدائل ولتوجيه الأحكام العامة والقواعد التي تنطوي على وضع الأهداف الإنتاجية، وخلف بيئة تنافسية بين القطاع الخاص وبين مؤسسات القطاع العام.
- تعزيز القدرات الاستراتيجية في المراكز لتوجيه عملية تطور الدولة كي تتيح لها الاستجابة للتغيرات الخارجية والمصالح المتنوعة تلقائيا وبمرونة وأقل تكلفة
- الاهتمام بالأداء في المنظمة العمومية والعمل على تحسينه
- تقليص حجم الأجهزة الإدارية ومحاولة التخلص من البيروقراطية
- الأخذ ببعض مبادئ وأساليب القطاع الخاص(المنافسة، دراسة السوق...)

–الاهتمام بالزبون ومحاولة إعطاءه الفرصة للمساهمة في تحديد نوعية الخدمات المقدمة له.

–إبرام عقود واتفاقيات مع الوكالات لتقديم الخدمة العامة بصورة أحسن وتفويض السلطة لهم بما يسمح بتحقيق أفضل آداء وأحسن نوعية.

التركيز على مخرجات النظام أكثر من التركيز على مدخلاته.

–تخفيض التكاليف وبلوغ الحد الأقصى من النتائج والفعالية في التسيير.

تدعيم الرقابة بجميع أنواعها.